



الهجرة بين مدن البحر الأبيض المتوسط الحوار، والمعرفة والعمل

ورشة التعلم من الأقران- ورقة مواضيعية

الصلة بين التشرّد والهجرة: تحقيق أحياء شاملة

2021 30-28 أبريل

المكان: عبر الإنترنت بواسطة Zoom (بإضافة مدينة دورتموند - ألمانيا)

<https://bit.ly/3a7lmGI>

تمت صياغة وثيقة المعلومات الأساسية هذه لحساب مشروع الهجرة بين مدن البحر الأبيض المتوسط (MC2CM) وورشة تعلم الأقران حول "الصلة بين التشرّد والهجرة: تحقيق أحياء شاملة"، المزمع عقدها عبر الإنترنت بواسطة Zoom بإضافة مدينة دورتموند - ألمانيا من 28 إلى 30 أبريل 2021.

تعرض الوثيقة مفاهيم عامة وتوفّر إطارًا أساسيًا للتباحث بشأن الصلة بين التشرّد والهجرة على مستوى المدينة. وتهدف الأمثلة المقدمة إلى توضيح بعض الإجراءات المتخذة بالفعل في هذا المجال. ستتم بلورة المفاهيم المقدمة والتوسع فيها أثناء مناقشات الاجتماع.

1 مقدمة

أصبح التشرد على نطاق واسع أزمة عالمية لحقوق الإنسان ترخي بظلالها الكبيرة على الحق في الحياة، والأمن، والكرامة وخاصة لأكثر السكان هشاشة، فهو يؤثر على الأفراد في كل من المناطق الحضرية والريفية، حيث يواجه السكان نقص الإسكان الاجتماعي والميسور التكلفة. وتُعزى أسباب التشرد إلى عوامل مختلفة تتضمن:

- الفقر
- التفاوت في الدخل المرتفع والعالي،
- محدودية الوصول إلى الأراضي والممتلكات،
- محدودية الوصول إلى الائتمان والتمويل،
- ارتفاع محدودية العمالة والبطالة،
- انتشار الوظائف غير الآمنة والضعيفة،
- التمييز والاستبعاد الاجتماعي،
- نقص الحماية الاجتماعية،
- التحضر غير المخطط والسريع،
- الإخلاء القسري بسبب الزيادات في الإيجارات،
- ارتفاع تكلفة الطاقة أو الرعاية الصحية،
- نقص المساكن بأسعار معقولة،
- خصخصة الخدمات العامة، و
- المضاربة الاستثمارية في مجال الإسكان.

بينما يمكن أن يكون هناك أسباب فردية، وبيئية، وهيكلية ومؤسسية يمكن أن تسهم جميعها في التشرد، من المهم فهم التشرد باعتباره فشلاً اجتماعياً وليس فشلاً فردياً.

ذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين¹ أن التشرد هو من أعراض فشل الحكومات في معالجة الفروقات المتزايدة من حيث الدخل، والثروة والوصول إلى الأراضي والممتلكات، حيث يتم التعامل مع الإسكان كسلعة وليس كحق من حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن الإسكان الكافي وبأسعار معقولة وذو موقع جيد يمثل طريقاً لحقوق الإنسان الأخرى مثل العمل والتعليم والصحة والأمن. ويواجه الأشخاص الذين يعانون من التشرد في جميع أنحاء العالم نتائج سلبية تتعلق بالوفيات، والصحة، والقدرة على كسب دخل أساسي وعناصر أساسية أخرى للبقاء. هذا يظهر كأعراض وكذلك كسبب للتشرد، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة لمجموعات المشردين. وبالتالي، تحظى قضايا الإسكان بمكانة كبيرة ضمن جدول أعمال التنمية العالمية. لقد شكلت أهداف التنمية المستدامة، من خلال الغاية 11.1 المتصلة بضمان حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030، والخطة الحضرية الجديدة، إعترافاً غير مسبوق بكيفية مساهمة الإسكان اللائق في التنمية المستدامة ورفاه الأفراد.

أماط مشروع الهجرة بين مدن البحر الأبيض المتوسط بالفعل اللثام عن كوكبة من المشكلات التي يواجهها المهاجرون دائماً. وتشمل هذه القضايا الفرص للارتقاء بنوعية الحياة في المدن في مجالات الإسكان، والخدمات الأساسية، والتوظيفⁱⁱ. بالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى قيام السلطات وأصحاب المصلحة بوضع استراتيجيات لفئات مستهدفة محددة مثل اللاجئين، والشباب المهاجرين، والمجتمع المدني الناشط مع المهاجرين في إطار أوسع من الإدماجⁱⁱⁱ.

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، أشار مشروع قرار إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن التصدي لحركات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة من قبل الجمعية العامة في دورتها السبعين، إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، نيويورك

الورشة الإقليمية للتعليم من الأقران | دورتموند 28-30 أبريل - وثيقة أساسية
الهجرة بين مدن البحر الأبيض المتوسط MC2CM
منقذة في إطار الحوار حول الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط MTM

تتمحور ورقة المعلومات الأساسية هذه حول الموضوعات السابقة المذكورة أعلاه، وستعكف على تعريف التشرّد وتحديد العوامل الرئيسية للظاهرة، وتعميق فهم أسبابها المعقدة، والتحديات التي تواجهها وتبعات التشرّد على الأفراد المهاجرين، فضلاً عن اقتراح نقاط لمناقشة السياسة المعنية بمعالجة ظاهرة التشرّد في صفوف المهاجرين، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2 تعريفات التشرّد

لا يتوافر تعريف متفق عليه دولياً للتشرّد، مما يجعل من الصعب تقديم معطيات سياسية وإجراء مقارنات بين الدول. وبالنظر إلى اختلاف السياقات المحلية للسياسات، تتفاوت تعريفات التشرّد على نطاق واسع تبعاً للغة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الثقافية.

لقد عرّفت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة "التشرّد الأولي" على أنه الأفراد الذين يعيشون بدون مأوى أو مسكن للمعيشة، و"التشرّد الثانوي" على أنه يشمل الأفراد بلا مكان إقامة معتاد. في بعض السياقات، يُفهم التشرّد على أنه غياب الوصول إلى الأرض والمأوى. ويُستخدم المصطلح "بلا مأوى عملياً" في أغلب الأحيان للإشارة إلى الأفراد المقيمين في الملاجئ المخصصة للمشردين، أو في الشوارع أو في أماكن أخرى مماثلة مثل المباني المهجورة، أو في المباني الجاهزة، أو في الحدائق العامة، إلخ. ويشيع التمييز بين "المشردين بدون مأوى" و"المشردين بمأوى" ضمن مجموعة الأفراد الذين يعانون من "التشرّد عملياً". كما يُشار أحياناً إلى التشرّد بدون مأوى أيضاً باسم "النوم في العراء" أو "غياب سقف يأوي".

إلى جانب "المشردين عملياً"، يوجد العديد من الأشخاص الآخرين الذين يصنفون غالباً على أنهم "ساكنون بشكل هش". ويُستخدم هذا المصطلح غالباً للدلالة على الأفراد الذين يعيشون مع أحد أفراد العائلة أو أحد الأصدقاء بسبب عدم وجود بدائل أو في سكن مؤقت. على الرغم من غياب تعريف رسمي، فإن مصطلح "المشردين غير المنظورين" قد يشمل الأفراد الذين ليسوا على تماس مع أي من خدمات الدعم الإداري، أو الأفراد الذين قد لا يكونون مؤهلين للحصول على خدمات الدعم، أو الأفراد الذين قد لا يُعتبرون حالة ذات أولوية للوصول إلى خدمات الدعم العام المحدودة؛ أو الأفراد الذين يعيشون في مساكن غير مستدامة أو غير مناسبة، مثل في سياراتهم، أو لدى الأصدقاء أو العائلة؛ أو الأفراد الذين قد يقيمون في مستوطنات غير لائقة مثل العشوائيات، أو الأفراد الذين يصادرون المباني غير المخصصة للسكن أو الأفراد الذين ينتقلون بشكل متكرر أوصى اجتماع للخبراء اشترك في تنظيمه في نيروبي فريق موئل الأمم المتحدة وفريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بوضع تعريف للتشرّد بحيث يكون:

- شامل: يجب أن ينظر التعريف إلى المجال الاجتماعي والمادي والأمان لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ينبغي أن يستوعب الجميع، بما في ذلك: الأشخاص الذين يعيشون في أماكن مؤقتة أو في حالات الأزمات؛ الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير كافية وغير آمنة؛ والأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى مساكن بأسعار معقولة.
- حساس من الناحية السياسية: يجب أن يفرق التعريف بين الدرجات وأنواع التشرّد، نظراً لعدم قبول أي شكل من أشكال التشرّد. ينبغي أن يفسر التعريف الاختلافات في السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلدان التي تعالج كلية أي مظاهر محتملة للتشرّد.
- يتشكل حول التشرّد باعتباره فشلاً اجتماعياً: يجب اعتبار التشرّد عيباً اجتماعياً، وليس عيباً فردياً. وباعتبارها قضية حقوق إنسان، فإن التشرّد يقع عند تقاطع الصحة العامة، والقدرة على تحمل تكاليف السكن، والعنف المنزلي، والمرض العقلي، وإساءة استخدام المواد المخدرة، والتحضر، والتمييز العنصري والجنساني، والبطالة. والأكثر من ذلك، أنه يعكس عدم المساواة الهيكلية والتمييز ضد أولئك الذين يُحرّمون من حقوقهم في السكن اللائق.

3 ما هي أسباب التشرّد في صفوف المهاجرين؟

تشتمل أسباب التشرّد على مزيج من العوامل الفردية، والبنوية والمؤسسية بما في ذلك العناصر في كلتا الفئتين والتي تخص السكان المهاجرين. بسبب النزاع والكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ، من جملة أسباب أخرى، تكون الهجرة عفوياً؛ وبالتالي، تحاول المدن المضيفة في أغلب الأحيان إستيعاب عدد إضافي من السكان بدون الاستفادة من التخطيط طويل الأجل والتوزيع العادل للموارد. وينتج عن ذلك في أغلب الأحيان سكن المهاجرين، بمن فيهم اللاجئين، في ظروف تتسم بالإكتظاظ أو في مستوطنات غير رسمية.

العوامل البنوية التي تسبب التشرّد في صفوف المهاجرين راسخة بعمق في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية بشكل عام، بما في ذلك:

- غياب الإسكان العام أو الإجتماعي الكافي وبتكلفة ميسورة؛
- الحد الأدنى من الوصول إلى أسواق العمل والبطالة؛
- غياب الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والحماية؛
- التمييز الاجتماعي،
- الممارسات التمييزية من قبل المالكين والسلطات.

يعاني العديد من المهاجرين من الإقصاء بشكل رسمي من خدمات الرفاه، والإسكان وأسواق العمل نتيجة للسياسات الوطنية التي تهدف إلى تهيئة بيئة معادية لثني المهاجرين عن الهجرة إلى مدّينهم. والأدهى من ذلك، تتسم أطر السياسات التي ترفع وصول المهاجرين إلى الخدمات الاجتماعية والإسكانية غالباً بالتدرج، حيث يحصل مهاجرون معيّنون على حقوق أكثر من غيرهم بسبب عوامل مثل وضعهم كمهاجرين وطول مدة إقامتهم.

وغالباً ما تدفع هذه الممارسات التمييزية المهاجرين إلى العمل في وظائف غير قانونية وإلى العيش في ظروف محفوفة بالمخاطر، وبالتالي يصبحون عرضة للإخلاء القسري والتشرد. علاوة على ذلك، يصبحون عرضة للاستغلال على أيدي مالكي الأبنية والعقارات والسلطات المختلفة، حيث لا يكونون على الأرجح على دراية بحقوقهم. قد يؤدي وضعهم غير الموثق إلى الإذلال، والتجريم والوصمة الإضافية، مما يفضي إلى عدم رغبة معظم المهاجرين في الاستفادة من استحقاقاتهم، والطعن في ممارسات الإيجار التعسفية والتحول إلى خدمات الدعم.

وقد أبرز المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق التحديات المحددة التي يواجهها المهاجرون للحصول على سكن مناسب. وقد لاحظت، على سبيل المثال، أنه في كثير من الأحيان لا يوجد تنسيق كبير بين برامج الهجرة والإسكان.

في "مبادئها التوجيهية لتنفيذ الحق في السكن اللائق"، تشدد أيضاً على التحديات الأكبر التي يواجهها المهاجرون الذين يعانون من أوضاع غير قانونية، حيث لا تزال الهجرة غير النظامية في العديد من البلدان مجرّمة، وفي بعض الحالات، يعتبر استئجار سكن للمهاجرين في وضع غير قانوني جريمة. علاوة على ذلك، فإن الملاجئ المشردة تقتصر في بعض الأحيان على المواطنين أو على المهاجرين الموثقين، وقد يُطلب منها إبلاغ السلطات عن عملائها، مما يمنع المهاجرين فعلياً من استخدام خدماتهم.

الأسباب المحددة لمجموعات المهاجرين الهشة

غالبًا ما يصنّف المهاجرون على أنهم مجموعة متجانسة في صفوف السكان المشردين. ومع ذلك، للناس احتياجات مختلفة تتقاطع مع خصائص مثل العمر والجنس والوضع القانوني وبلد المنشأ ومستوى التعليم، إلخ.

النساء

صحيح أن النساء يمثلن نسبة ضئيلة، وإن كانت متنامية، من المهاجرين المشردين، إلا أنهن أكثر عرضةً من الرجال للتشرد نتيجة لتغيير الأدوار والتوقعات الجندرية، فضلاً عن العنف المنزلي. في ظروف معينة، تُجبر النساء المهاجرات على الاعتماد على أفراد الأسرة الذكور لتجديد تصاريح الإقامة أو للوصول إلى السكن من خلال الأسواق الرسمية. في حالة مخيمات اللاجئين، تعيش النساء في خيم ومخيمات مفتوحة، بدون مرافق لائقة غالباً، ويُجبرن على الانتقال إلى المدن بحثاً عن فرص على الرغم من خطر انتهائهن في الشارع. كما تواجه النساء المشردات حتى خطراً متزايداً من سوء المعاملة، والختف، والإتجار، وبالتالي يشكلن نسبة كبيرة من الأفراد الذين يعانون من التشرد الخفي والذي يصعب تفسيره.

الشباب/القاصرون المهاجرون

يعاني العديد من الأطفال والشباب المهاجرين من تجارب مؤلمة تشمل على سبيل المثال لا الحصر سوء المعاملة، والمرض العقلي والفقر. في كثير من الحالات، تفتقر الملاجئ إلى خدمات مخصصة لتتناسب احتياجات الشباب. والأكثر من ذلك، قد لا يتلقى الأطفال المهاجرون الدعم المستمر عند بلوغ سن الثامنة عشرة، وهذا يتوقف على وضعهم كمهاجرين. علاوة على ذلك، غالباً ما يخضع وصول الصغار إلى المدرسة لإثبات الإقامة، مما يمنع الشباب من مغادرة أماكن غير رسمية من التمتع بحقوقهم في التعليم. ويكون هؤلاء الشباب معرضين بدرجة كبيرة للتشرد والإستغلال في حال عدم حصولهم على الدعم².

المهاجرون غير الموثقين

يحصل المهاجرون غير الموثقين وذوو وضع مهاجر غير شرعي على دعم اجتماعي متفاوت بين القليل والمعدوم، وقد يتعرضون للإبعاد في حال السعي للوصول إليه. كما يواجه المهاجرون غير الموثقين صعوبات كبيرة في قطاع الإسكان، حيث يمكن للمدن تطبيق سياسات تقييدية تلزم مالكي العقارات وأصحاب العمل بالتحقق من تصاريح الإقامة، وبالتالي يواجهون التمييز من مقدمي الخدمات أو يخشون من كشف أمرهم أمام سلطات الهجرة³.

4 القيود أمام وصول المهاجرين إلى المسكن اللائق

يعاني المهاجرون غالباً من الحرمان من حيث الوصول إلى السكن قياساً بالسكان الأصليين. في 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي^{iv}، يعتمد المهاجرون بشكل غير متناسب على الإيجارات الخاصة، وغالباً ما يكونون غير مطلعين على حقوقهم، فضلاً عن أنهم يعانون من التمييز ضدهم. في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، تشمل القيود التي قد يواجهها المهاجرون ما يلي:

- عقبات أكبر أمام الحصول على مزايا الإسكان أو الإسكان العام
- أرجحية عالية أن يعيش المهاجرون في مساكن دون المستوى المطلوب، رديئة الخدمات، وفي مواقع سيئة بتكلفة إيجار أعلى من المعدل الوطني
- أرجحية عالية أن يعيش المهاجرون في ظروف تتسم بالإكتظاظ
- أرجحية عالية أن ينفق المهاجرون نسبة أعلى من دخلهم على الإيجار

² مجلس أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2014). الأطفال طالبو اللجوء واللاجئون غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر: ماذا نحتفل؟ ستراسبورغ: مجلس أوروبا.

³ FEANTSA. (2014). حرية حركة مواطني الاتحاد الأوروبي والحصول على المساعدة الاجتماعية: إرشادات لمقدمي خدمات المشردين، بروكسل: FEANTSA.

الورشة الإقليمية للتعلّم من الأقران | دورتموند 28-30 أبريل- وثيقة أساسية
الهجرة بين مدن البحر الأبيض المتوسط MC2CM
منقذة في إطار الحوار حول الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط MTM

في ما يلي بعض القيود التي يواجهها المهاجرون لجهة الوصول إلى مسكن لائق.

فصل المهاجرين بشكل مكاني في أغلب الأحيان

يتعرض المهاجرون بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك حقهم في السكن اللائق مثل الإخلاء القسري. يساهم التخطيط غير الكافي، مقروناً بتدفقات السكان المهاجرين، بشكل مباشر في الفصل الاجتماعي والمكاني على المدى الطويل داخل المناطق الحضرية. وفي ظل إنعدام الخيارات الأخرى، يستخدم السكان المهاجرون، بمن فيهم اللاجئون، في نهاية المطاف الأراضي المتاحة للاستقرار، أي المناطق التي تفتقر إلى الحيازة والملكية المناسبة. وفي كثير من الأحيان، تكون هذه الأماكن قائمة في المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية، أو في الأراضي غير المناسبة للسكن، والمتاخمة للطرق والسكك الحديدية ومجرى الأنهر والمنحدرات، إلخ. علاوة على ذلك، يتقاطع الفقر والتمييز وغالباً ما يتركزان في مواقع محددة. في الواقع، يؤثر موقع الإسكان، في كثير من الأحيان، على الخبرات والفرص التي قد يتمتع بها الناس - بما في ذلك الوصول إلى الوظائف والخدمات والنقل والتعليم والمشاركة المدنية والسياسية. تؤدي اللامساواة المكانية في المدن إلى إدامة أشكال أخرى من عدم المساواة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية.

إستبعاد المهاجرين من الموارد المحلية المحدودة أصلاً

يمكن أن تؤدي تدفقات السكان نحو المناطق الحضرية إلى فرض قيود إضافية على الوصول إلى الأرض، والسكن والخدمات الأساسية. كما قد يؤدي الطلب المتزايد على هذه الموارد المحدودة إلى توتر اجتماعي بين السكان المضيفين والمهاجرين. تشير الأمم المتحدة^٧ أيضاً إلى أن الهجرة من الريف إلى الحضر تُفاقم التحديات بالنسبة إلى الإدارة الحضرية للموارد مثل الكهرباء، والنفايات الصلبة وإدارة مياه الصرف، فضلاً عن توفير مياه الشرب، وبالتالي تؤدي إلى بروز تحديات بيئية وصحية متزايدة داخل الإدارات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المهاجرون المزيد من الصعوبات لدى محاولة الحصول على الإعانات والمنافع الاجتماعية. وتجدر الإشارة هاهنا إلى ضرورة توافر كل ما سبق لتأمين سكن مناسب.

عدم مراعاة المهاجرين غالباً في عملية صنع القرار وعدم تضمينهم في العمليات التشاركية

تفتقر السلطات المحلية والوطنية بشكل عام إلى الموارد المالية والمهارات التقنية الكافية لتسهيل دمج المهاجرين في التخطيط. كما لا يتم تضمين المهاجرين في العمليات التشاركية، ولا تُعرف احتياجاتهم واهتماماتهم، وبالتالي لا تؤخذ في الاعتبار. علاوة على ذلك، يُفرض هذا الوضع على حلقة مفرغة، حيث يصعب على المهاجرين بدون مسكن لائق الوصول إلى السلطات المحلية قياساً بالأشخاص المستوطنين.

يمكن تحقيق الإدماج من خلال إدارة المناطق الحضرية التي تدعم الإنصاف والشمول (موئل الأمم المتحدة واليونسكو، 2015) من أجل تحقيق أعمال حقوق المهاجرين وكذلك من خلال عمليات تشاركية كافية خاصة بالفئات المستهدفة.

في بعض البلدان، مثل ألمانيا أو النمسا، حيث تسود اللامركزية القوية، يكون الإدماج قبل كل شيء مسألة محلية وإقليمية. ونتيجة لذلك، بادرت هذه البلدان إلى تطوير سلسلة مهمة من ممارسات الإدماج^٨ على المستوى المحلي القائمة على الوصول إلى الحقوق وعلى المناهج التشاركية الشاملة للمهاجرين.

معاناة المهاجرين من صعوبات أكبر لتوفير السكن اللائق

أبرزت العديد من الدراسات^٩ اختلاف المستويات التي تتعامل من خلالها المدن مع اندماج المهاجرين: على سبيل المثال، تُعتبر ملكية العقارات مؤشراً على إستقرار المهاجرين على المدى الطويل في البلاد؛ كما تُعتبر حيازة الإيجار مؤشراً للحماية من التمييز في سوق الإيجار. في جميع أنحاء أوروبا، تراجع احتمالات أن تكون الأسر المهاجرة مالكة لمنزل بثلاثة أضعاف، خاصة في دول مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان وبلجيكا.

كشفت دراسة بتكليف من الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في معدل عبء تكلفة السكن للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي بين 2013 و2014، 30٪ من غير مواطني الاتحاد الأوروبي في سن العمل كانوا مثقلين بالأعباء بسبب تكاليف الإيجار، مقابل 11٪ من المواطنين. يسمح معدل زيادة تكلفة السكن لصانعي السياسات بتقييم كيفية تأثير تكاليف الإسكان على فقر المهاجرين ونوعية حياتهم.^{viii}

المهاجرون عرضة للعيش في أوضاع مكتظة

يعيش قرابة فرد واحد من أصل 4 أفراد أسرة مهاجرة في منازل محرومة أو مكتظة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في الاتحاد الأوروبي، يُفهم الاكتظاظ بأنه النسبة بين غرف الأسر وعدد أفراد الأسرة. تترك الأمم المتحدة أن وحدة المسكن تعتبر منطقة معيشة كافية لأفراد الأسرة إذا كان هناك أقل من ثلاثة أشخاص في كل غرفة صالحة للسكن. ويكثر المهاجرون الذين يعيشون في ظروف سيئة بسبب غياب المسكن والصرف الصحي. في الاتحاد الأوروبي، يُفهم الاكتظاظ على أنه نسبة الغرف المعيشية إلى عدد أفراد الأسرة^{ix}. بحسب منظور الأمم المتحدة، تُعتبر الوحدة السكنية الوحدة التي تتيح مساحة معيشة كافية لأفراد الأسرة في حال تواجد أقل من ثلاثة أشخاص في كل غرفة صالحة للسكن^x.

يمثل الاكتظاظ وعبء تكلفة السكن مؤشرين رئيسيين للإدماج الاجتماعي للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي. في جميع أرجاء الاتحاد الأوروبي، يبلغ معدل الاكتظاظ في صفوف المولودين خارج الاتحاد الأوروبي والذين تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عاماً 25 في المائة، مقارنة بـ 17 في المائة لدى السكان الأصليين. وترتفع المستويات (40-55 في المائة) في وسط وجنوب شرق أوروبا (بلغاريا، كرواتيا، اليونان، هنغاريا وبولندا) فيما تتدنى (أقل من 10 في المائة) في كل من بلجيكا وقبرص وأيرلندا ومالطة وهولندا^{xi}.

علاوة على ذلك، تكون الملاجئ المؤقتة التي توفرها المدن، ولا سيما للاجئين والمشردين، مكتظة غالباً ولا تلبي الاحتياجات المحددة لمجموعات معينة مثل النساء والفتيات. وتؤثر حالات الاكتظاظ في الملاجئ أو المهاجع بشكل خاص على كرامة النساء والفتيات و/أو خصوصيتهن و/أو أمنهن الشخصي.

5 تشرد المهاجرين وحقوق الإنسان

تفرض المادة 13 من إعلان حقوق الإنسان حرية الحركة، "الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده في أي وقت". يحتاج السكان المهاجرون إلى ضمان حقوق الإنسان على قدم المساواة مع بقية المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر فئات المهاجرين حرماناً وتهميشاً. صرح بذلك بوضوح المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. يشكل الإسكان اللائق، والميسور التكلفة والحسن الموقع مدخلاً إلى حقوق الإنسان الأخرى. وبالتالي، يحول الافتقار إلى السكن اللائق دون الوصول الصحيح إلى هذه الحقوق والفرص الأفضل. ويتركز المهاجرون غالباً بشكل غير متناسب في المناطق السكنية الفقيرة التي تتميز بظروف السكن دون المستوى، وبفرص العمل المحدودة، وبعدم كفاية فرص الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، وبالمدارس التي تفتقر إلى الموارد، وبالتعرض للجريمة والعنف. ويساهم التخطيط غير الكافي المصاحب بتدفقات مفاجئة وغير متوقعة من مجموعات المهاجرين في مفاقمة هذه الظروف.

عندما لا يتمكن المهاجرون من الوصول إلى مساكن لائقة وميسورة التكلفة، فإنهم يستخدمون الأراضي المتاحة للاستقرار، وغالباً في المناطق الحضرية الطرفية التي تفتقر إلى الحيازة والملكية المناسبة، وغالباً ما تكون عرضة للمخاطر الطبيعية. نظراً لأن هذه المناطق تعاني عادةً من ضعف الوصول إليها، فإن المهاجرين الذين يعيشون هناك يعانون من محدودية فرص الوصول إلى العمل والتعليم والصحة ومن محدودية التفاعل مع المجتمعات المضيفة.

التشرد هو انتهاك صارخ للحق في السكن اللائق، والحق في الحياة، والأمن الشخصي، والصحة، وحماية المنزل والأسرة وفي التحرر من المعاملة اللاإنسانية. على المستوى الفردي، قد يتعرض المهاجرون للإهمال، واليأس، وتآكل احترام الذات، والحرمان من الكرامة، والعواقب الصحية الخطيرة وفقدان الأرواح، والوصم، والإقصاء الاجتماعي والتجريم. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض المستضعفون بشكل خاص مثل النساء والشباب للتمييز المزدوج، ولمستويات أعلى من الاعتداء وفقدان التعليم. وعليه، تكون الحكومات الوطنية والمحلية ملزمة بواجب منع التشرد.

6 العوامل الرئيسية لنجاح إدماج المهاجرين

يشجّع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نهجاً للإسكان كوسيلة لتحقيق تحضر مستدام، وشامل، ومرن وآمن. "الإسكان في القلب" هو إطار العمل المفاهيمي الذي يهدف إلى تحويل التركيز من بناء المنازل إلى إطار كلي لتنمية الإسكان، يتم تنظيمه من خلال ممارسة التخطيط الحضري ووضع الأفراد وحقوق الإنسان في مقدمة التنمية الحضرية المستدامة، وذلك على أمل إنتاج حلول إسكان جديدة وأكثر استدامة، وبخاصة للمجموعات التي تعاني من أوضاع هشة مثل المهاجرين، بمن فيهم اللاجئين^{xii}.

علاوة على ذلك، تقرّ الخطة الحضرية الجديدة بالدور الحيوي للتحضر في تحقيق التنمية المستدامة.

نلتزم بتعزيز الوصول المنصف وبتكلفة ميسورة إلى البنية التحتية المادية والاجتماعية الأساسية المستدامة للجميع، بدون تمييز، بما في ذلك الأراضي المزودة بالخدمات، والإسكان، والطاقة الحديثة والمتجددة، ومياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، والغذاء الآمن والمغذي والكافي، والتخلص من النفايات، والتنقل المستدام، والرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، والتعليم، والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نلتزم كذلك بضمان إستجابة هذه الخدمات لحقوق واحتياجات النساء، والأطفال والشباب، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء، وسائر الفئات في أوضاع هشة. في هذا السياق، نشجع على إزالة الحواجز القانونية أو المؤسسية أو الإجتماعية - الاقتصادية أو المادية^{xiii}.

يتجلى هذا الدور بقوة في أجندة 2030 ويرمي هدف التنمية المستدامة 11 إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، ومرنة ومستدامة". يشجّع كلا البرنامجين الحكومات على تنفيذ استجابات كلية للتحديات والفرص التي تتيحها الهجرة من أجل التنمية الحضرية المستدامة. وعليه، تُعتبر الهجرة معلمة أساسية يجب أخذها في الاعتبار وتطوير سياسة الإسكان والإندماج الاجتماعي في المدن.

يُعتبر إدماج المهاجرين في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة مثل الاستراتيجيات الوطنية العامة للإسكان ضرورة ملحة.

لضمان المساواة في الوصول إلى الأرض، والسكن، وفرص العمل والخدمات، يستلزم ذلك تعزيز الممارسات المناهضة للتمييز وتعزيز جو عام من التسامح (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واليونسكو، 2015)، إلى جانب التخطيط الحضري المتكامل والمستدام والتشاركي. يجب أن يشارك السكان المهاجرون بشكل ناشط في المجال العام للمجتمع المضيف من خلال تدابير مثل اتخاذ القرارات التشاركية على المستوى المحلي.

حالة دراسية: مشروع ستارت بلوك للإسكان- هولندا

ستارتبلوك Startblok هو مشروع إسكان اجتماعي نموذجي للاجئين الشباب والشباب الذين يعيشون في هولندا، تم تطويره في ملعب رياضي سابق يقع في أمستردام نيو ويست. يتكون المشروع من 565 وحدة سكنية للإيجار، تضم استوديوهات وشقق متعددة الأشخاص، يتم تأجيرها لمدة خمس سنوات. من أجل التأهل للسكن، يجب أن يكون عمر المقيمين بين 18-28 عامًا. يتم مساعدة المستأجرين في إدارة البيئة المعيشية من خلال المشاركة في الإدارة الاجتماعية والعامية. ويشمل ذلك تنسيق المبادرات والأنشطة والفعاليات الاجتماعية، فضلاً عن المهام اليومية مثل المشاركة في اختيار المستأجرين وأعمال الصيانة المستقبلية.

الفكرة الأساسية لمشروع Startblok هي أن يساعد المستأجرون بعضهم البعض لبداية جيدة في المجتمع. وعليه، يتم تعزيز التضامن بطرق مختلفة:

- مشروع الأصدقاء – يجمع بين أجنبي وشاب هولندي مع اهتمامات مماثلة. تتم مطابقة الأصدقاء قبل الانتقال إلى Startblok حتى يتمكنوا من البدء في التعرف على بعضهم البعض قبل الانتقال إلى الموقع. يتوقع منهم تبادل المهارات، والمعارف ودعم بعضهم البعض.
- يتشارك المستأجرون الذين لديهم غرف نوم خاصة في شقتهم المطبخ، والحمام وغرفة المعيشة مع شخص إلى ثلاثة أشخاص. يتم التركيز على أن يعيش اللاجئين دائماً مع الشباب الهولندي لتعزيز التواصل والمشاركة.
- يتم تنظيم جميع المستأجرين ضمن "مجموعات حية"، تتشارك الأنشطة معاً. لدى كل مجموعة حية مديران معينان ذاتياً ويتم تزويدهما بمساحة مشتركة للقيام بالأنشطة الاجتماعية.

من أجل إطلاق الحوار حول دور المدن في القضايا المذكورة أعلاه، تقترح ورقة المعلومات الأساسية نقاط المناقشة التالية لصنع السياسات:

معالجة التشرّد في صفوف المهاجرين

- تسليط الضوء على الدور الرئيسي للمدن في أجندة الهجرة الدولية/الوطنية.
- ضمان التنسيق بين الإدارات بين برامج الهجرة والإسكان؛
- إنشاء برامج عالمية وإقليمية مشتركة حول المهاجرين والمدن، مع تركيز قوي على السلطات المحلية وتطوير سياسات الإسكان والمدن ضمن أطر حقوق الإنسان.
- تعزيز المعرفة عبر الأدلة بشأن الحصول على سكن مناسب؛
- تطوير أدوات معيارية مشتركة ووسائل بناء القدرات والعمليات الميدانية؛
- حظر التمييز في الحصول على السكن على أساس الجنسية أو العرق أو الدين، وإزالة الحواجز القانونية والإدارية؛
- تعزيز شروط الوصول إلى مساكن منظمة مدعومة من قبل الدولة لا تميز بشكل غير مباشر ضد المهاجرين؛ - من خلال التوعية، والخدمات متعددة اللغات، والإبلاغ عن الممارسات التمييزية، إلخ.
- حماية الرفاهية الفردية والصحة العامة عن طريق تسهيل وصول الجميع، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، إلى الخدمات الصحية الأساسية؛
- تشجيع الاقتصاد المتنوع ودعم فرص العمل الجديدة التي تشمل ريادة الأعمال المحلية والقطاعات الاقتصادية المبتكرة والتدريب المهني كأدوات فعالة لتعزيز الوصول إلى العمل؛
- استكشاف حلول مبتكرة وأكثر استدامة لتطوير الإسكان والتمويل والاستثمار في فرص التمويل من أجل الحصول على الموارد الإضافية اللازمة لتسهيل وصول المهاجرين واللاجئين إلى السكن اللائق.

تُعتبر معالجة الأسباب الهيكلية للتشرد، مثل عدم المساواة والبطالة والعمالة الناقصة/البطالة الجزئية والتمييز والإقصاء الاجتماعي والفقر والإفتقار إلى سكن ميسور التكلفة وعمليات الإخلاء القسري والتهجير/التشريد، قضية محورية بالنسبة إلى صناع السياسات والسلطات الحكومية المحلية والهيئات/الأجهزة المعنية بالتشرد. والأهم من ذلك، يكتسب تحديد حالة الأفراد المهاجرين أهمية بنيوية، لا سيما في ما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية والعمالة، حيث يمكن أن يؤثر على تعرضهم للتشرد.

تستلزم معالجة التشرد إتباع نهج متعدد التخصصات يتضمن القضايا الاجتماعية وفهم كيف يمكن أن يكون السكن اللائق الطريق إلى الحقوق الأخرى. ومن أجل معالجة مسألة المتشردين بشكل كامل، ومن جميع النواحي، تبرز الحاجة إلى تعريف للتشرد يكون شاملاً ومراعياً للمنظور السياسي، ويميز بين درجات التشرد وأنواعه، كما يُنظر إليه على أنه فشل اجتماعي وليس فردياً. من هنا تدعو الحاجة إلى أن ينظر التعريف إلى المجال الاجتماعي والمادي والأمني للتشرد وأن يأخذ في الاعتبار تنوعه وأشكاله المختلفة في مختلف البلدان. كما يجب أن يكون تعريف المتشردين شاملاً من أجل التخفيف من مخاطر وضع سياسات تمييزية تستثني أكثر الفئات هشاشة.

إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى استراتيجيات وتدخلات ملموسة لمعالجة هذه الأسباب البنيوية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاعتراف بحق المهاجرين وطالبي اللجوء في السكن اللائق، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين؛ المساواة في الوصول إلى الفرص والخدمات العامة؛ القضاء على القوانين التمييزية وحماية حقوق الإنسان؛ وتطوير خدمات متخصصة ومستهدفة لفئات فرعية معينة من المتشردين.

تعتمد قدرة المدينة على الإستجابة لتدفقات المهاجرين وقدرة الحكومات المحلية على تخفيف التغيرات السريعة الحاصلة على مدى كفاية سياسات الهجرة المرتبطة بالإسكان، كما على قدرة المدينة على اتخاذ حلول عملية تواكب تحولات الهجرة وتوسع الفضاء الحضري وتنوعه. وعليه، يُعتبر دمج المهاجرين في المدن عنصراً هاماً يمكن أن يحدّد ملامح حيوية المدن الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. تتمتع سياسات الهجرة الحسنة التوجيه بالقدرة على المساهمة في تدفق الأموال، وزيادة الإيرادات العامة والمعارف والأفكار بين مدن المنشأ والمقصد، فضلاً عن تعزيز التماسك الاجتماعي وسبل العيش في كل المجتمع.

- MC2CM background Paper on Social, Inter-cultural, Interreligious Dialogue, Lisbon, 2016ⁱ
 MC2CM background Paper The Enjoyment of Basic Services under Human Rights, 2016ⁱⁱ
 MC2CM, Background Paper on Employment and Entrepreneurship, Madrid, 2016ⁱⁱⁱ
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_-_housing^{iv}
 Habitat III, 2015, Issue Paper 15 Urban Resilience, New York^v
 MC2CM background Paper on Social, Inter-cultural, Interreligious Dialogue, Lisbon, 2016^{vi}
http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=ilc_lvho07c&lang=en^{vii}
<https://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dybtr.htm>^{viii}
 A person is therefore considered as living in an overcrowded dwelling if the household does not have at its disposal a minimum number of rooms equal to: one room for the household; one room per couple in the household; one room for each single person aged 18 or more; one room per pair of single people of the same gender between 12 and 17 years of age; one room for each single person between 12 and 17 years of age and not included in the previous category; one room per pair of children under 12 years of age.
 Urban Indicators Guidelines: Monitoring the Habitat Agenda and the Millennium Development Goals – UN-HABITAT 2009^x
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_-_housing^{xi}
 MC2CM background Paper Social housing and urban planning: inclusive cities for migrants, Amman, 2017^{xii}
 Habitat III, 2016, New Urban Agenda, Outcome Document, Quito^{xiii}